بعد عام من الانتخابات حصل الفلسطينيون على «دم. قراطية»

ما يحدث في غزة لا يطال الفلسطينيين وحدهم بل والاسرائيليين ايضا

■ خلال كل جولة المباحثات بين الرئيس محمود عباس وممثليه وبين قادة حماس حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية نشرت بيانات تفاؤلية حول حدوث تقدم – إلا أن النتيجة كانت معاكسة في آخر المطاف. تصعيد جديد في «حرب الاجهزة»، ومعارك الشوارع والقتلى والجرحى والمخطوفين، العناوين تتكرر: وقف اطلاق النار بين الجانبين ينهار بين ليلة وضحاها، جدل حول الحقائب الوزارية في حكومة الوحدة التي لن تتشكل على ما يبدو، واذا تشكلت فلن تصمد. أبو مازن يعلن عن مهلة نهائية قبل الانتخابات، وأحد الوسطاء – فلسطيني أو مصري – ينشر صيغة ملتوية جديدة لجسر الهوة بين مواقف الطرفين. الرسم الكاريكاتوري الذي نشرته صحيفة «الايام» يظهر مسودة تفاهمات حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على صورة متاهة معقدة يجلس في وسطها فلسطيني لا يتمكن من ايجاد رجليه ويديه. الكثير من المتحدثين الفلسطينيين يائسون. حافظ البرغوثي محرر صحيفة «الحياة الجديدة» التابعة للسلطة، كتب بمناسبة مرور سنة على اجراء الانتخابات الديمقراطية التي فازت بها حماس بأنه قد تبين أن الديمقراطية الفلسطينية هي «دم – قراطية» أي أن الناس حصلوا على «حكم الدم» بدلا من «حكم الشعب» (ترجمة الديمقراطية). البرغوثي شارك في نهاية الاسبوع الماضي في مؤتمر للصحافيين الفلسطينيين في أريحا حيث نجح صحافيان من غزة في الوصول اليه. البرغوثي قال انه سمع صحافيا من المناطق يقول لصحافي من شرقي القدس: «أنت على الأقل تملك حماية لكونك واقعا تحت الاحتلال». اذا كانت مثل هذه الامور تنشر في صحيفة رسمية فلسطينية فهذا مؤشر على أن السيل قد بلغ الزبى في المناطق.

التردي يبدأ في غزة، المعطيات والوقائع معروفة: قطاع مكتظ ومحاصر مع سكان فقراء معدمين من دون مستقبل اقتصادي وأفق سياسي من دون بنية تحتية اجتماعية. الفلسطينيون لم ينجحوا في بناء سلطة القانون والنظام على قاعدة اقتصادية في غزة، ولكن الحكومات الاسرائيلية أسهمت بقسطها في الأحداث الجارية في غزة. الاغلاق الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة بدأ قبل 17 عاما إثر عمليات الطعن بالسكاكين وحرب الخليج الاولى. وفي اتفاق اوسلو تعهدت اسرائيل بتوفير اتصال بري متواصل بين غزة والضفة، إلا أن ذلك لم يطبق.

هذا التجاوز كان أصعب تجاوز ترتكبه اسرائيل لاتفاق اوسلو. اسرائيل منعت استخدام مطار غزة بسبب مخاوفها الأمنية، ووضعت العراقيل أمام بناء الميناء البحري. النتيجة: غزة المحاصرة الفقيرة تحولت الى طنجرة ضغط اقتصادية واجتماعية وسياسية. الحدود مفتوحة، ولو جزئيا مع مصر من دون مساعد لاقتصاد غزة الذي لا يملك احتمالية لاقامة علاقة إلا مع اسرائيل. العلاقة الثابتة بين غزة والضفة هي الطريقة الوحيدة لكبح تأثير حماس القوية في غزة والضعيفة في الضفة. كلما انعزلت غزة عن الضفة ترسخ حكم حماس فيها. الصراعات الدموية بين الفصائل في غزة تلقي بظلالها على المنطقة كلها.

الصراعات انتقلت من صراعات حول القوة السياسية الى صراعات ذات طابع ايديولوجي قيمي، وحماس محسوبة على جبهة الصمود القوي في العالم العربي التي تحظى بشعبية في الشارع العربي.

هذا موقف راديكالي معاد لاسرائيل يعتبر الدولة الصهيونية كيانا استعماريا جديدا عابرا مكونا من مجموعة عرقية متصارعة غير أخلاقية مجردة من القيم تدعو لكراهية العرب والاسلام. حماس تتخذ نفس المواقف التي ينادي بها الاخوان المسلمون والكثيرون غيرهم في الشارع العربي والتي ترفض الاعتراف باسرائيل واجراء الاتصالات معها. ومن الناحية الاخرى أبو مازن وممثله في غزة، محمد دحلان، ومؤيدوهما محسوبون على الانظمة العربية المستبدة الفاسدة التي تخدم المصالح الامريكية. ما يحدث في غزة لا يشكل تهديدا فقط على سكان غزة وانما علينا جميعا، اسرائيليين وفلسطينيين، ونحن ننزلق في منحدر الصراع الاجتماعي والديني.

حرس الرئاسة الفلسطينية يحرسون شارعا مع تواصل الاشتباكات بين حماس وفتح على الرغم من قبول الطرفين جهود الوساطة السعودية

داني روبنشتاين
محلل خبير في الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) ـ 2007/1/29

هليفي يتحدث عن حرب عالمية ثالثة مع الاسلام والحكومة تتجاهل السلام مع سورية

■ قال رئيس الموساد السابق افرايم هليفي، كما نشر أمس، في مقابلة مع الصحيفة البرتغالية «إكسبريسو» «إننا نعيش أوج حرب عالمية ثالثة ـ بين الاسلام المتشدد والغرب ـ والعالم لا يفهم ذلك».

اذا كان الأمر كذلك، فان مبادرة امنون ليبكين شاحك، ويعقوب بيري ورفاق آخرين، لاقامة حركة لتقديم السلام مع سورية، في محلها تماما. عندما تتجمع الغيوم السوداء في الأفق ـ حتى لو لم تأت العاصفة في الغد ـ لا يجوز الاعتماد على الحكومات، ولا على حكومة اسرائيل الحالية بالتأكيد، أن تعلم كيف تستبق الشر.

يجب الآن، قبل الحروب القادمة، استغلال كل أداة ضغط ممكنة لتقديم الموضوع، لكي يُستنفد أي احتمال ضئيل للتوصل الى تسوية. إن التسوية التي ليست على حسب الاكاديميين، والسفراء السابقين والخبراء بالشرق الاوسط، بل على حسب أفراد كبار من الجيش ايضا – أضعناها في حينه. لا يعمل الزمن لمصلحتنا في هضبة الجولان. وهو في هذا المقام ايضا لا يعمل لمصلحتنا في الموضوع الفلسطيني، رغم المعارك الشديدة بين فتح وحماس، وعلى رغم أن جزءا من القيادة السياسية يرى أن هذا دليل آخر على الزعمين المعروفين: الاول أنه لا يوجد من يُتحدث اليه، والثاني أنه لا داعي للاسراع.

من جهة من المناسب والملائم أن يكون انتخاب الرئيس معلنا. أريد كمواطنة في الدولة أن أعرف بالضبط من اختار من، بمنزلة قُل لي لمن تصوت وأقول لك من أنت. ومن جهة ثانية «قانون بيريس» هذا يثير الغضب بالتأكيد.

هناك احساس ما بأن جميع التاريخ السياسي لشمعون بيريس مليء بسلسلة متصلة مشوشة من الدسائس، التي تبدأ دائما بـ «أنا لا أريد أي شيء» ـ مع النظر الشديد المعوج الآتم الى نقطة من وراء كتف مُجري المقابلة ـ وينتهي الى حقيبة ما لا داعي لها للنقب والجليل، أو الجليل والنقب، لارضاء من أسهم كثيرا جدا (بنى المفاعل الذري في ديمونا، ألم نقل ذلك؟). الى ذلك ينضاف الى الصفقة الآن ايضا اقتراح مُغور من ديوان اولمرت، وهو التفضل بالحقائب على من سيؤيدون القانون (ماذا سيفعل الآن؟ هل سيأتي بـ استرينا ترتمان الى وزارة الدفاع؟ الحقيقة أنها أفضل من بيرتس ايضا).

من جهة ثالثة، كم مرة بعد يمكن أن نقول: حسبُنا! لا تأتونا بشخص آخر فقط، بل بشيء آخر ايضا. اذا كان الانسان انعكاسا لمنظر وطنه الطبيعي، فجدوا واحدا لم ينشأ في حزب، ولم يترعرع في أروقة الكنيست، رئيسا مغايرا، جديدا، مُغلفا بالنايلون، غير مستعمل، ولا يعلوه الغبار، وليس مدينا لأحد، ولا متخصصا، ولا مُدربا. آخر.

وكما تقول الجملة الرائعة هذه بالايديش ـ أنا لا أريد أفضل، أريد أجمل، أريد آخر.

ماذا سنقول وبماذا سنتفوه، أصبح الأمر الآن مثيرا للاهتمام. بعد أن حصلنا في وجبة الصباح، والظهيرة والمساء على المحامي تسيون أمير عن موشيه كتساف، سنحصل في العقُبى على المحامي موشيه ماروز عن (أ الثانية).

آخر الأمر ستكون معركة حقيقية بين الاثنين اللذين لم ينشأ فقط في المدرسة نفسها، بل لم ينسيا ما تعلما ايضا. ولهذا ستكون لكل حيلة أحبولة، ولكل شرك مصيدة، وهكذا دواليك. على نحو رائع.

أريئيلا رينغل هوفمان
(يديعوت احرونوت) ـ 2007/1/29

بعد ان قطعنا كل المراحل.. من «كامب ديفيد» حتى تصفية السلطة عدنا نصرخ: أعطونا شريكا

لا بد من محاسبة القادة السياسيين والعسكريين ليس في لبنان ولكن على كل الجبهات

■ خسارة أن لجنة فينوغراد لا تتطرق ايضا الى الخطوات السياسية والعسكرية المتخذة خلال سنوات الانتفاضة الست. التزامن بين الحرب الأهلية في المناطق وبين ضعف الحكم المركزي عند الدولة المجاورة ليس صدفة. على الحدود الشمالية وفي المناطق المحتلة أصيب صانعو القرار في اسرائيل بنفس المرض البصري العضال الذي يُقصّر مدى الرؤية الى طرف الأنف. البروتوكولات التي كشف عاموس هرئيل وآفي بيسيخروف النقاب عنها في الاسبوع الماضي في صحيفة «هآرتس» تشير الى أن هذه المتلازمة الخطيرة قد أصابت قادة الجهاز الأمني ايضا. من الصعب أن نقرر من الذي أصاب من.

ليس هناك شخص يجسد هذا الخلل متعدد الجبهات أكثر من العميد غال هيرش، قائد فرقة الجليل في حرب لبنان وضابط قسم الاستخبارات في قيادة المنطقة الوسطى في سنوات الانتفاضة الاولى. الضابط الذي يعتبر استراتيجيا متفوقا كتب في كتابه «المجابهة المحدودة» الذي صدر في تشرين الاول (اكتوبر) 2004 «عملية السور الواقي أزالت الوجود الأمني الفلسطيني الرسمي من المدن الفلسطينية، وبذلك أبعدت تهديدات وعقبات كانت تقف في وجه عملية قواتنا وألحقت ضربة قاسية بالبنى التحتية الارهابية».

هيرش تفاخر بأن العملية وفرت لاسرائيل سيطرة أمنية «من دون الحاجة الى حكم عسكري وسيطرة مدنية بأي شكل من الاشكال». على حد قوله الضرر البالغ الذي لحق بأجهزة السلطة، بما في ذلك عزل ياسر عرفات، وضع الأساس لحوار استراتيجي جديد ومختلف حول صورة الجهاز الفلسطيني وطابعه المستقبلي على طريق أي تسوية قادمة. «ضمن هذا المفهوم تكون عملية السور الواقي قد حققت هدفها»، قال هيرش الذي كان مسؤولا لفترة من الزمن عن القسم الاستراتيجي في شعبة التخطيط، «الجهاز الفلسطيني تلقى ضربة وهذه بالتأكيد طريقة حسم ملائمة في المجابهة المحدودة».

خلال المجابهة المحدودة في المناطق الفلسطينية، ومثلها في لبنان، بحث جهاز الدفاع الاسرائيلي (الجيش و«الشاباك») عن الحسم في الاماكن التي لا يُحتمل فيها حسم عسكري. اغلبية الانتصارات تكشفت عن انتصارات وهمية. «الضرر الفادح الذي لحق بأجهزة السلطة» لم يضع «الأساس لحوار استراتيجي جديد» على طريق التسوية المحتملة. والقيادة الأمنية نفذت بسرور بالغ قرار اريئيل شارون بتصفية الشريك الفلسطيني. لم ينهض أحد منهم ليقول للجمهور ولناخبيه انه كلما كانت الضربة الموجهة لاجهزة السلطة أصعب، أصبحت سيطرة حماس على المناطق أسرع. كما أنهم لم يُحذروا من أنه في قطاع غزة، مثلما هي الحال في جنوب لبنان والعراق، الفوضى هي أرض خصبة جدا لازدهار وتنامي حماس وحزب الله والقاعدة.

مقالة هيرش مثل المداولات التي جرت في هيئة الاركان، تشير الى أن نقطة الضعف في الحروب التي اشتعلت على الجبهتين لا تكمن في الفشل في توقيت المعارك البرية وادارتها. الاخفاق الأكبر كان وما زال متمثلا بشن الحرب من دون تحديد أهدافها. لنفترض أن هيرش ورفاقه كانوا لينجحوا في احتلال كل المناطق التي يجري اطلاق الكاتيوشا وصواريخ القسام منها. فماذا سيحدث حينئذ؟ لم تكفنا السنوات الطويلة التي قضيناها في المستنقع اللبناني واربعون عاما من الاحتلال في أزقة غزة، ونحن لم نتعلم أن التفوق العسكري ليس ضمانة للنجاح في حرب العصابات. أولم يقرأ قادتنا العسكريون ما كتبه كارل فون كلاوزفيتس إذ قال أن النجاح في ارض المعركة ذو قيمة فقط اذا عرفنا كيف نستغله لتوسيع هامش مناورتنا السياسي وليس تقليصه؟.

في لبنان وفي سورية، وكذلك الحال في الضفة وغزة، السؤال الأهم هو متى كان وضعنا مستقرا وآمنا أكثر – عندما أُطلقت المدافع وصمت السياسيون أم عندما صمتت المدافع وتكلم السياسيون؟ بعد أن اجتزنا كل المساحات – من التفاوض مع م.ت.ف وحافظ الأسد وحتى تصفية السلطة وتجاهل بشار الأسد، من قمة كامب ديفيد مع الفلسطينيين ومحادثات شبردزتاون مع السوريين وحتى الانسحابات أحادية الجانب في لبنان وغزة – عُدنا الى نقطة البدء: أعطونا شريكا. يتوجب اجراء عملية محاسبة واستخلاص للعبر عن السنوات الطويلة التي ذهبت هباء وعن الخسائر بالأرواح والممتلكات.

عكيفا الدار
مراسل سياسي في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2007/1/29

بعد ستين عاما من قيامها.. لم يعد الاصل الطائفي معيارا للوصول

التهم الموجهة لكتساف بصفته الشخصية وليس لمؤسسة الرئاسة

■ لم تُقدَّم لائحة الاتهام بعد. ينطبق حق البراءة من الجريمة على موشيه كتساف ككل متهم آخر. وككثيرين آخرين، آمل أنا ايضا أن يوجد بريء. مع ذلك، تسلسل الأحداث في الايام الأخيرة، وبخاصة في أعقاب حملة التنديدات التي أسمعها كتساف موجهة الى جميع مؤسسات الدولة، يجعلني أعرض ثلاث ملاحظات.

الشخص والمنصب: ستُقدَّم لائحة الاتهام (اذا قُدمت) على الشخص موشيه كتساف. ليست مؤسسة الرئاسة مشاركة في القضية. كانت هذه التُهم يمكن أن توجه الى كل ذي منصب: ضابط في الجيش الاسرائيلي، أو ضابط في الشرطة، أو مدير شركة، أو صحافي، أو رئيس بلدية أو غيرهم. تبدأ قائمة جنايات موشيه كتساف قبل أن انتُخب رئيسا، ولا صلة لها خاصة بمنصبه الأخير.

حاول كتساف أن يعرض ما حدث كمحاولة من الجهات المختلفة ـ الاعلام، والشرطة، والنيابة العامة ـ لضعضعة مؤسسة الرئاسة. إن توجهه الذي يحاول التسوية بين الشخص والمنصب مرفوض. فهو أكثر من كل شيء يضر بهذه المؤسسة.

القناة الثانية: إن الدعوى التي وجهها موشيه كتساف الى القناة الثانية، وخاصة لانها لم تكن مخططا لها بل صدرت عنه في هياج مشاعر لحظي، تشهد بـ "أنا" متضخمة. إن مؤسسة الرئاسة في اسرائيل هي في الأساس رمز موحِّد قومي. مع ذلك، ليس منصب الرئيس موضوعا اعلاميا يهم الجمهور. ماذا نفعل، إن قرار القناة الثانية تأجيل مقابلة مخطط لها مع رئيس الدولة، لانه اقتُرح على القناة مقابلة مع محمد دحلان، كان موزونا، ومناسبا وصحيحا. اذا لم يكن كتساف يفهم ذلك فانه يوجد شيء مختل في تقديره للامور.

الشيطان الطائفي واللعبة السياسية: إن الاقتراع السري في الكنيست، الذي اختار كتساف رئيسا، فاجأ الجمهور العريض. فضل أكثر الجمهور شمعون بيريس في المنصب، وقدّر أنه سيحظى به في الحقيقة. أظهرت نتائج التصويت سخرية اللعبة السياسية بين اعضاء الكنيست. إن كتساف غير قادر على فهم أن بيريس تفوق عليه كمرشح بسبب ماضيه، وتجربته ومكانته الدولية. زعم في خطابه أن النخبة الاشكنازية، تلك التي وُلدت ونشأت مع ملعقة فضية، لم تكن مستعدة للتسليم لفكرة انتخاب رئيس شرقي. شهدنا في السنين الأخيرة ثلاثة انتخابات على الأقل لأبناء الطائفة الشرقية لمناصب رفيعة، ولم يزعم أحد أنهم انتُخبوا بسبب أصلهم الطائفي. كان الاول شاؤول موفاز، الذي انتخب لرئاسة الاركان، وبعد ذلك لوزارة الدفاع. لقد انتخب في الحالتين بازاء منافس اشكنازي. وكان الثاني المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز. كانت هذه المرة الاولى التي يُعين فيها شرقي للمنصب المهم، وانتخب هو ايضا في مواجهة عدد من المرشحين الاشكناز. والثالث، وربما الأهم، تفضيل دان حلوتس على غابي اشكنازي الشرقي لمنصب رئيس الاركان، وأخيرا تفضيل غابي اشكنازي نفسه على اللواء موشيه كابلنسكي الاشكنازي. في الحالتين وُجدت اعتبارات الى هنا والى هناك في الانتخاب، ولم يُثر أحد الاعتبار الطائفي.

وهاكم حالة تشبه قضية كتساف، وهي حالة اسحق موردخاي الذي اتُّهم بمخالفات جنسية. لم يزعم أحد أن خلفية اتهامه هي أصله الشرقي. من المهم أن نؤكد أنه في اسرائيل بعد ستين سنة من قيامها تقريبا، لم يعد تعيين الناس توجهه الاعتبارات الطائفية، ومن الجيد أن الأمر كذلك.

الشاذ الوحيد هو الانتخاب المتروك لاعتبار اعضاء الكنيست. 120 شخصا، يوجه أكثرهم للأسف الشديد الاعتبار السياسي – الحزبي فقط. الاستنتاج واضح: لا يجب ترك اختيار الرئيس، وهو رمزنا القومي والرسمي، للكنيست السياسية.

شلومو غازيت
خبير عسكري وأمني كبير
(معاريف) ـ 2007/1/29

قادة اسرائيل كانوا على علم قبل الحرب الاخيرة بزيادة قوة التنظيم اللبناني

التهديد الاستراتيجي من لبنان كبير.. وكلما قويت بنية حزب الله أصبحت قوة التصعيد الكامنة أقوى

■ من بين الكلام الكثير الذي قيل في الاسبوع الماضي في «مؤتمر هرتسليا»، حظي كلام رئيس لجنة الخارجية والأمن، تساحي هنغبي، بتغطية اعلامية كبيرة جدا. لقد قرأ قطعا من رسالة سرية جدا أرسلها في سنة 2004 رئيس اللجنة السابق، عضو الكنيست يوفال شتاينيتس، الى رئيس الحكومة (شارون) ووزير الدفاع (موفاز). وأساسها: تحذير شديد من النظام الصاروخي المُهدد الذي أنشأه حزب الله، والآثار الأمنية، والاقتصادية والمعنوية التي ستكون لاستعمال هذا النظام موجها الى سكان دولة اسرائيل. لكن هنغبي أكد أن هذه الرسالة التحذيرية لم تحظ بأي رد من قبل المُرسل اليهما. إن التفسيرات الكثيرة التي أُعطيت للرسالة في الاعلام، أكدت أنها لائحة اتهام شديدة جدا لموفاز وشارون، وأنه سيكون لها وزن خاص في لجنة فينوغراد. في هذا السياق أنوي أن أقدم خمس ملاحظات تتصل بالاتجاهات السائدة بيننا.

الملاحظة الاولى: كانت الرسالة، كما قيل آنفا، سرية جدا. من الذي خوّل رئيس لجنة الخارجية والأمن أن يجعل أجزاء منها علنية؟ أفترض أنه لا يوجد أحد، وأنه تحمل هذه الصلاحية، التي لم يُخولها. هذا أحد مميزات الفساد السائد عندنا من الأعلى الى الأسفل. لا حُكم ولا حاكم، وكل انسان يفعل ما يحلو له. الملاحظة الثانية: الاحترام كله لكاتبي رسالة التحذير (وفيهم ايضا افرايم سنيه وعمري شارون)، لكن ما الذي أتى بعد ذلك؟ ما الذي فعلوه للاستيقان من أن رسالتهم لن تبقى بمنزلة «أرسل وانس»؟ هل «ضربوا الطاولة بأيديهم»، ووجهوا اهتمام الجمهور؟ لست أعرف ذلك، ولم يتناول تساحي هنغبي ذلك. وأمامنا هنا ظاهرة اخرى معتادة في منطقتنا: الجميع يُحذرون، والجميع يُنذرون، والجميع يتحدثون طول الوقت، والجميع مشغولون بـ «تغطية عوراتهم»، لكنهم يفعلون القليل جدا. الملاحظة الثالثة: من أين استمد اعضاء لجنة الخارجية والأمن المعلومات التي أتوا بها في رسالتهم؟ الجواب واضح: من الاستعراضات التي سمعوها من شعبة العمليات ومن سلاح الجو، لكن الأساس أتى من أفراد شعبة استخبارات الجيش الاسرائيلي. أذكر القراء بأنه عندما بدأت الحرب الأخيرة، وسقطت مئات الصواريخ على شمال الدولة، كان هناك انقضاض فظيع صارخ على الاستخبارات لانها لم تكن تملك علما بقوة النظام الصاروخي لحزب الله. كان ذلك انقضاضا حقيرا، منفلتا، يصعب الوقوف على بواعثه الحقيقية، لكنه يميز أجزاء في اعلامنا بل بعض الساسة. الملاحظة الرابعة: لا يجب أن تكون حكيما كبيرا لكي تفهم أن القيادة الأمنية ـ السياسية لدولة اسرائيل في 2004 وفي السنين التي سبقت ذلك وبعد ذلك كانت تعلم جيدا بازدياد قوة حزب الله والأخطار التي تكمن في ذلك، ورسالة التحذير لم تجدد شيئا عندها. لقد شبعت ايضا استعراضات وأوراق عمل من «أمان» وأخرى. لكن جملة اعتبارات تقدير الوضع العام عندها أفضت بها الى استنتاج أنه يفضل حصر الجهد في مواجهة الفلسطينيين وإحداث جليل سياحي مزهر هادىء، على تورط كبير (داخلي ودولي) مصحوب بمبادرة الى حرب ردعية للقضاء على قوة حزب الله التي تُبنى كلها. سيكون من المثير للاهتمام أن نرى ماذا ستقول لجنة فينوغراد عن هذا الاعتبار، أو هل ستمتنع عن ذلك.

والملاحظة الخامسة الأخيرة: لم تكن قضية ازدياد قوة حزب الله من نصيب القيادة الأمنية ـ السياسية واعضاء لجنة الخارجية والأمن. لقد كانت واضحة، معروفة لكل واحد، وموجودة في كل موقع انترنت. أريد أن أصرف الانتباه الى تقرير شامل لرون ليشيم في «يديعوت احرونوت» في 2002، في أعقاب توجيه تلقاه من مسؤول كبير في «أمان». كُتب هناك من جملة ما كُتب: «تحاول التقارير الاستخبارية الفحص عما يفعل حزب الله في وقت فراغه. الجواب الرئيسي هو بناء القوة استعدادا ليوم النداء في المستقبل. ما تزال بعثات سلاح ضخمة تتدفق على حزب الله (وهنا تأتي قائمة الاسلحة، وفي جملتها ايضا صواريخ مضادة للدبابات متقدمة).. إن المؤكد أن التهديد الاستراتيجي من لبنان كبير.. كلما مر الوقت وقويت بنية حزب الله التحتية، أصبحت قوة التصعيد الكامنة أقوى.. وستأتي في المستقبل. لا أذكر أنني رأيت حركة عامة، ومحللين، وساسة (وفيهم وزير الدفاع اليوم) يخرجون قُبيل الحرب طالبين طلبا حاسما بمهاجمة قوة حزب الله التي تُبنى والقضاء عليها. لقد أصبحوا الان فجأة «حُكماء»، يهاجمون القيادة الأمنية – السياسية السابقة لاخفاقاتها بعد فوات الأوان. وهو شيء آخر من مميزات محيطنا.

عاموس غلبوع
كاتب دائم في الصحيفة
(معاريف) ـ 2007/1/29

دان حلوتس جاء متحررا من قيود الوظيفة وحمل المستوى السياسي المسؤولية

■ لمدة تزيد على سبع ساعات بسط أمس رئيس الاركان المستقبل الفريق دان حلوتس روايته لحرب لبنان الثانية أمام خمسة اعضاء لجنة فينوغراد.

جاء حلوتس لتقديم شهادته مصحوبا بمساعده الشخصي، الذي حمل ملفات وفيها محاضر جلسات ووثائق كثيرة. كان هدفه اقناع اعضاء اللجنة بأنه حتى اذا أخذ على عاتقه المسؤولية، فان التهمة ملقاة على المستوى السياسي، الذي مال الى اختيار الاعمال المتشددة من بين تلك التي عرضها عشية نشوب المعركة. كانت شهادة حلوتس حاسمة، لانه ترأس الجهاز وكان الشخص الذي وصل بين هيئة القيادة العامة والمستوى السياسي. استعمل حلوتس محاضر الجلسات والوثائق التي أتى بها ليثبت أنه لم يعمل في فراغ، وأن جميع القرارات اتُخذت مع رفاقه في القيادة العامة وبتنسيق تام مع المستوى السياسي. في بدء شهادته زعم الفريق حلوتس أنه عندما جاء الى جلسة المجلس الوزاري المصغر عشية نشوب المعركة، كان من الواضح أنهم سيخرجون في عملية جوية محدودة، ستستمر بين 72 الى 96 ساعة فقط.

كانت اللبنة الرئيسية في شهادته استمرارا لسؤال لماذا أوصى المستوى السياسي في الساعات التي تلت اختطاف الجنديين حتى قرار الخروج في هجوم على لبنان. كشف رئيس الاركان عن أنه عشية الخروج للحرب أقام فريق تفكير ضيقا، وطُرح فيه امكانان رئيسيان. كان هدف الاول مهاجمة بنى تحتية محدودة تلمح للبنانيين أنهم المسؤولون عن الوضع، لكنها لا تفضي الى تصعيد مع حزب الله. على حسب الخطة كان سيغلق مسار واحد في مطار بيروت الدولي، ويتم قصف بقرب القصر الرئاسي لإميل لحود في بعبدا. وتُزاد على ذلك اصابات للبنى التحتية والجسور. كانت التوصية عدم المس بمحطات توليد الطاقة أو ببنى الكهرباء التحتية، بل أن يلمح للبنانيين فقط أنهم مسؤولون عن اختطاف الجنود وعما يحدث في الحدود الجنوبية من بلادهم.

الامكان الثاني الذي عُرض على المستوى السياسي كان خطة «الوزن النوعي»، التي يجب بحسبها مهاجمة منصات اطلاق صواريخ فجر، وتلك الصواريخ القصيرة المدى. قال رئيس الاركان في الجلسة انهم يُقدرون في القيادة العامة أن هذه الخطة قد تفضي الى هجوم بصواريخ حزب الله حتى حيفا، وانه سيكون للبنانيين ولحزب الله ما بين 200 – 300 قتيل لان منصات الاطلاق موجودة بين سكان مدنيين. شهد حلوتس بأنه قال للمستوى السياسي بأن التقدير كان أن ليس من الصحيح مهاجمة حزب الله في تلك المرحلة ومصادمته. سُمي خيار آخر كان على الطاولة «مياه الأعالي»، وكان هدفه احتلال جنوبي لبنان بريا. قال رئيس الاركان في اللجنة انه مضى الى وزير الدفاع عمير بيرتس مع هذه التوصيات، ورفض بيرتس الاقتراح الأشد اعتدالا وقرر انه تجب مهاجمة صواريخ فجر بزعم أنه يجب تعليم حزب الله درسا لا ينساه سريعا. وصل وزير الدفاع ورئيس الاركان جلسة المجلس الوزاري المصغر مع توصية وزير الدفاع بخطة «الوزن النوعي» مع مهاجمة محدودة للبنى التحتية.

ذكر رئيس الاركان في شهادته أن الخيارين عُرضا على المستوى السياسي من غير أن يُذكر أيهما يفضله المستوى العسكري. ينبغي أن نذكر أنه عندما عاد رئيس الاركان الى الكرياه وأبلغ أن القرار هو الخروج في حرب أكثر شمولا، وُجد احساس في الغرفة بأن المستوى السياسي لا يفهم حقا معنى القرار.

قال مقرب من رئيس الاركان بعد الشهادة إن حلوتس قال في اللجنة: «جُررنا الى رد على حزب الله وأحدثنا مسار تصعيد بدل مسار ردع. بدل أن نلمح للبنانيين أنهم مسؤولون عن الوضع صادمنا حزب الله وحدث ما حدث. صحيح، نجح قصف منصات الاطلاق، لكن هذا أفضى الى سقوط صواريخ على الشمال كله، وأفضى الى تصعيد منذ المرحلة الاولى. بعد ذلك هاجمنا حي الضاحية في بيروت، وهو شيء أفضى الى زيادة التصعيد. باختصار، فشل المستوى السياسي ولم يفهم ما قرر».

بعد التفصيل الكثير لتسلسل الأحداث في الساعات الاولى قبل بدء المعركة، سُئل حلوتس عن العلاقة بينه وبين وزير الدفاع ورئيس الحكومة. كان أحد الاسئلة الحرجة التي قُذف بها هل يرى أنه كأحد أفراد سلاح الجو، أهل لتولي قيادة قوات البر، وهل كان يملك شيئا من العلم الضروري لاستعمال القوات البرية. وسُئل ايضا ألم يخطىء بأنه جعل الأفضلية لعمل سلاح الجو في تحقيق الأهداف التي عُرضت للمعركة.

دافع رئيس الاركان عن موقفه وقال إن فترة ولايته نائبا لرئيس الاركان، وحقيقة ان حوله كان أناس من سلاح البر بارزون لم يعارضوا القرارات التي اتخذت، تُثبت أنه تمتع بيقين بقدرات على قيادة الجيش الاسرائيلي. في هذا الجزء غشي أراد رئيس الاركان أن يُبين أنه في بحر الكلمات الذي أغرق المعركة نُسيت انجازاتها الكثيرة، وفي ضمنها إبعاد حزب الله عن الحدود، والقضاء على الصواريخ بعيدة المدى وقصيرة المدى، ونشر جيش لبنان حتى الحدود الدولية ونشر القوات الدولية التي تفصل اسرائيل عن لبنان. كانت إجابات رئيس الاركان عن الاسئلة لماذا لم ينجحوا في وقف اطلاق الصواريخ على الجبهة الاسرائيلية الداخلية، ولماذا لم تُجند قوات الاحتياط، أنه اخطأ حقا بأن لم تُجند قوات الاحتياط في الموعد. من المؤكد أن حلوتس تحمل المسؤولية التامة عن ذلك. مع ذلك، وفيما يتعلق بحقيقة أن قوات الاحتياط لم تكن مستعدة ومدربة، زعم أن هذا سؤال يجب توجيهه الى سلفه في المنصب. تعقبت اللجنة ايضا طريقة عمل قيادة الشمال في اثناء المعارك، وبخاصة في ايام القتال الأخيرة، التي اتخذت فيها الامم المتحدة القرار 1701 لوقف اطلاق النار، ورغم ذلك طلب الى المستوى السياسي بضعة ايام اخرى لاستكمال مهمات في عمق الارض اللبنانية. زعم رئيس الاركان في شهادته أن قرار الاستمرار في المعارك اتُخذ بتنسيق تام مع المستوى السياسي، ولم يكن قراره الشخصي. وكذلك قال إن جزءا من قوات الجيش الاسرائيلي كان ما يزال في عمق الارض، واحتيج الى نحو 72 ساعة لاعادتها ولتدمير جزء من بنى حزب الله التحتية في مناطق اخرى. ينبغي أن نذكر أنه في الايام الثلاثة تلك قُتل جنود كثيرون، وغياب الحكمة بالتأكيد هو الذي أفضى آخر الأمر الى احتجاج قوات الاحتياط الذي أفضى الى اقامة لجنة الفحص عن اخفاقات الحرب.

جاء حلوتس ليشهد أمام اللجنة محررا من قيود منصبه بعد أن أعلن استقالته في الاسبوع الماضي. سهلت هذه الاستقالة عليه شهادته، لانه لم يتردد عن الاشارة الى مشاركة المستوى السياسي وجزء من ألوية هيئة القيادة العامة ايضا، وفيهم نائبه اللواء موشيه كابلنسكي، الذي يبث في الايام الأخيرة أنباء تقول انه حذّر من أن المعارك لا تتم كما يجب، لكنه لم يكن يستطيع تبديل رئيس الاركان.

افتتحت شهادة رئيس الاركان أمس الاسبوع الأخير من جباية الشهادات في لجنة فينوغراد. خلال الاسبوع سيشهد رئيس «أمان»، اللواء عاموس يادلين، ونائب رئيس الاركان كابلنسكي، والسكرتير العسكري لرئيس الحكومة اللواء غاد شمني وقائد منطقة الشمال المستقيل أودي آدام. وسيُنهي جملة الشهادات رئيس الحكومة ايهود اولمرت، الذي يتوقع أن يشهد في يوم الخميس. بعد ذلك ستبدأ اللجنة صوغ التقرير المرحلي، الذي يفترض أن يشتمل على جزء سري وجزء معلن وأن يشتمل ايضا على رسائل التحذير لاولئك الذين قد تضر بهم استنتاجات التقرير، الذي يفترض أن يُنشر بعد شهر ونصف.

نحميا دويك
(يديعوت احرونوت) ـ 2007/1/29

بانتظار قرار المحكمة العليا.. التكتم في تحقيقات فينوغراد يخدم اولمرت ووزير دفاعه بيرتس

■ قضاة المحكمة العليا سيحسمون اليوم قرارهم بصدد التماس عضو الكنيست زهافا غلئون (ميريتس) بفتح مداولات لجنة فينوغراد أمام الجمهور حتى يطلع على اخفاقات الحرب في لبنان، وكذلك نشر البروتوكولات من الشهادات التي قد أُسمعت أمام اللجنة حتى الآن. من الجدير قبول هذا الالتماس مبدئيا وتوفير شفافية للتحقيق في مجريات الحرب من خلال ذلك. فتح المداولات، على الأقل المركزية منها، هام بصورة استثنائية قُبيل شهادة رئيس الوزراء اهود اولمرت أمام اللجنة في يوم الخميس.

منذ أن عُينت لجنة فينوغراد في أواسط ايلول (سبتمبر)، أجرت عملها تحت ستار من السرية والكتمان. الشهادات قُدمت أمامها بأبواب مغلقة. وهذا الأمر عُلل بسببين اثنين: الحفاظ على أمن الدولة ورغبة اللجنة في الوصول الى تحقيق أساسي وجذري من دون ضغط اعلامي. الدولة قالت لمحكمة العدل العليا أن فتح الأبواب قد يمس بجودة الشهادات التي ستتحول الى تصريحات موجهة للجمهور.

من الممكن تفهم رغبة اللجنة بالعمل في تواضع من دون التعرض للانتقادات الشعبية خلال عملها، حتى نشر التقرير الأولي. التكتم يخدم ايضا مصلحة رئيس الوزراء ووزير الدفاع سياسيا لكونهما هما اللذان عينا اللجنة. بدلا من أن يكتشف الجمهور في الوقت المناسب حقيقة صراعات القوة والاتهامات في القيادة السياسية، كما حدث في مداولات لجان التحقيق، وتقصي الحقائق السابقة، يجري تحقيق لجنة فينوغراد في ظل التعتيم ولا يلقي بظلاله على الجهاز السياسي.

ولكن حتى اذا نبع التكتم كله من اسباب موضوعية، يصعب قبوله. سلطات الدولة ملزمة اليوم بقوة القانون والقضاء بالالتزام بمبادىء الشفافية وحرية المعرفة. لجنة فينوغراد لا تتحرك في فضاء خارجي، وتلك المبادىء تنطبق عليها ايضا خصوصا لانها تتناول قضايا ذات أهمية عليا بالنسبة للنقاش الشعبي مثل أداء القيادة الوطنية وجودة الجيش.

كشف المداولات المركزية في الزم